سبقته شرطين للحكم بانضوائه تحتها، كان وضع المظهر موضعه تعالقا في صعيد التعبير يشرع للحكم ببداية وحدة كبرى جديدة للمضمون منقطعة من الوحدة السابقة.

نجد الشاهد على هذا القول عند سيبويه:[1]

و«تقول: ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد، الرفع أجود...

ألا ترى أنّك لو قلت: ما زيد منطلقا أبو زيد لم يكن كقولك ما زيد منطلقا أبوه لأنّك قد استغنيت عن الإظهار فلمّا كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفا فيه...».

ويعنينا من هذا الشاهد وعي سيبويه أن إظهار زيد مرّة ثانية وعدم إضماره في اللّفظ يطابقه على مستوى المضمون الحكم بوجود وحدتين كبريين على مستوى المضمون لا وحدة فحسب.

ونجد هذا المبدأ موضحا بصفة أَفْضَلَ عند الجرجاني في باب ترك العطف وترجيح الاستئناف.

يقول الجرجاني محللا البيتين التاليين:

زَعمَ العَوَاذلُ أنَّ نَاقَةَ جُنْدُب ** بِجَنُوب خَبْت عُرِّيَتْ وأُجمَّت

كَذَبَ العَوَاذلُ لَوْ رَأَيْنَا مُنَاخَنَاً ** بِالقَادسِيَّة قُلْنَ لَجَّ وَذَلَّتَ

وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب تأكيدا بأن وضع الظّاهر موضع المضمر فقال: كذب العواذل ولم يقل «كذبن» وذلك أنّه لما أعاد ذكر العواذل ظاهرا كان ذلك أبين وأقوى لكونه كلاما مستأنفا من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله وأتى فيه بمأتى ما ليس قبله كلام»[2].

ونعدّ من هذا الباب أيضا ما سمّاه البيانيون كمال الانقطاع لاختلاف الكلام خبرا وإنشاء بين جملتين لا محلّ للأولى من الإعراب. والشاهد في قول الشاعر:

مَلَكْتُهُ حَبْلِي وَلَكِنَّهُ ** أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي

---

1 الكتاب ج 1 ص 62.

2 الجرجاني دلائل الإعجاز ص 182/183.